

تحرك عاجل

احتجاز صحفي مستقل في بغداد

ألقي القبض على الصحفي المستقل نادر دندون في بغداد بتاريخ 23 يناير/ كانون الثاني الماضي. ولقد اعتُقل عقب التقاطه صور دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات. ولقد مثل أمام المحكمة الجنائية المركزية في الخامس من فبراير/ شباط الجاري، بيد أنه لم تُسند إليه أي تهمة، ولا يزال محتجزاً في منشأة احتجاز تابعة للمخابرات بانتظار التحقيق معه.

اعتُقل الصحفي الجزائري الأصل نادر دندون (40 عاماً)، والذي يحمل الجنسيين الفرنسية والأسترالية أيضاً، بتاريخ 23 يناير الماضي في الدورة أحد الأحياء الواقعة في جنوب العاصمة بغداد. وبحسب ما أفاد به مسؤولون عراقيون، فلقد كان نادر يلتقط صوراً لمقر جهاز المخابرات العراقي، ونقاط التفتيش التابعة للجيش والشرطة. وقد سبق لنادر وأن توجه إلى بغداد لتغطية الفعاليات التي تتزامن وحلول الذكرى العاشرة للغزو الأمريكي للعراق لحساب المجلة الفرنسية الشهرية (لوموند ديبلوماتيك).

وبحسب ما تفيد به المعلومات التي حرصت منظمة العفو الدولية على جمعها، فلقد مثل نادر دندون أمام قاضٍ خلف أبواب مغلقة في المحكمة الجنائية المركزية ببغداد يوم 5 فبراير الجاري في جلسة استمرت 30 دقيقة؛ ومع ذلك، فلقد سُمح للفنصلية الفرنسية للعراق بحضور الجلسة. ولم تُسند إلى نادر أية تهمة بعد، وأمر القاضي بتمديد فترة توقيفه إلى حين انتهاء التحقيقات. ويُحتجز نادر حالياً في منشأة اعتقال تابعة لجهاز المخابرات، وأخبر الصحفيين عقب حضوره إلى المحكمة قائلاً: "أحاول الحفاظ على معنوياتي العالية، بيد أن الأمر ليس بهذه البساطة،...، ولكنني أعامل معاملة حسنة حالياً".

ويُفترض بالصحفيين العاملين في بغداد استصدار موافقة مسبقة من السلطات في حال رغبو بالتقاط صور لمواقع نقاط التفتيش (السيطرة)، وللجنود ورجال الشرطة. وخلال جلسة المحكمة، نُقل عن نادر دندون قوله أنه لم يقترف أي خطأ، وأن السلطات كانت على علم بطبيعة عمله، وأنه استلم تأشيرة دخوله العراق من السفير العراقي في فرنسا.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو الإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات العراقية على إخلاء سبيل نادر دندون فوراً، أو أن يُصار إلى إسناد التهمة إليه بارتكاب جنابة معترف بها؛
- ومناشدتها حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- وحثها كذلك على احترام الحق في حرية التعبير عن الرأي، وخصوصاً حرية السعي وراء الحصول على جميع أنواع المعلومات والأفكار، وتلقيها، وتوزيعها، وبغض النظر عن حدودها، أو الوسيلة المستخدمة في ذلك.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 22 مارس/ آذار 2013 إلى الممثلين الدبلوماسيين العراقيين في بلدانكم، وإلى كل من:

رئيس الوزراء	وزير العدل	وزير حقوق الإنسان
دولة رئيس الوزراء، نوري كامل المالكي	حسن الشمري وزارة العدل بغداد، العراق	معالي محمد شيّاح السوداني وزارة حقوق الإنسان بغداد، العراق
قصر المؤتمرات (قصر المعارض) بغداد، العراق	يمكن التواصل بالعربية عبر موقع الوزارة الإلكتروني على العنوان التالي: http://www.moj.gov.iq/complaints.php	يمكن التواصل بالعربية عبر موقع الوزارة الإلكتروني على العنوان التالي: shakawa@humanrights.gov.iq
البريد الإلكتروني: info@pmo.iq	المخاطبة: معالي الوزير	المخاطبة: معالي الوزير

ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

المخاطبة.

عنوان البريد الإلكتروني

رقم الفاكس

العنوان 3

العنوان 2

العنوان 1

الاسم

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

تحرك عاجل

احتجاز صحفي مستقل في بغداد

معلومات إضافية

مع اقتراب حلول الذكرى السنوية العاشرة لغزو العراق بقيادة القوات الأمريكية، ظلت أوضاع حقوق الإنسان في البلاد مثيرة للقلق، وذلك على الرغم من أن الغزو قد وضع حداً لنظام حكم الرئيس صدام حسين. وعلى مدار العقد الماضي، قُتل عشرات الألوف من المدنيين على أيدي الجماعات المسلحة، والقوات العراقية والأجنبية. كما اعتُقل عشرات الألوف أيضاً لشهور أو سنوات دون إسناد التهم إليهم أو محاكمتهم. وظل التعذيب وغيره من ضروب سوء معاملة المحتجزين واسع الانتشار، وخصوصاً أثناء خضوعهم للاستجواب. وعادة ما يتم تجاهل المعايير الدولية الخاصة بالمحاكمات العادلة. ولقد أفاد العديد من المحتجزين أنهم قد تعرضوا للتعذيب، وأكروهوا على الإدلاء بإفادات تدينهم، وغالباً ما قبلت المحاكم بالأخذ بتلك "الاعترافات المزعومة" كدليل إدانة، وخصوصاً في العديد من القضايا التي شهدت صدور أحكام بالإعدام بحق المتهمين فيها.

الاسم: نارد دنون

الجنس: نكر

التحرك العاجل رقم 13/32، رقم الوثيقة: MDE 14/002/2013، والصادر بتاريخ 8 فبراير / شباط 2013.